بحوث ودراسات

# تحديدات مفاهيمية في التحليل السياسي

الاستاذ الدكتور
غانم محمد صالح(*)

التحليل، بايجاز، هو عملية تعريف وتقييم للاجزاء التي يتكون منها الكل. انه، بعبارة اخرى تعريف وتقييم للاجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية جديدة.هذا مع ملاحظة انه قد يتخذ اشكالاً ومستويات مختلفة تبعا لطبيعة الموضوع علما ان تعدد عمليات التحليل يعتبر شرطا لتوفير إدراك اعم واشمل له. ويتم الربط،عادة، ما بين مفهومي التحليل والتركيب اللذين يشكلان عنصرين اساسيين في كل العلوم بل ان الامر يصل الى اعتبارهما لب التفكير الانساني سواء أكان هذا التفكير علميا ام غير علمي.

لما التحليل السياسي فهو اصطلاح جديد في الفكر السياسي، رغم انة يعبر عن مفاهيم قديمة عرفت في جميع مراحل تاريخ الفلسفة السياسية. لقد عرف هذا الاصطلاح منذ ان وجدت محاولات تبرير السلطة او تفسيرها، وذلك رغم ان العرف جرى، خلال القرن العشرين، على ربط كلمة التحليل السياسي بكلمة "حديث" modern فجاء كتاب روبرت داهـل تحت عنوان: الجديد في التحليل السياسي. وقد عرف التحليل السياسي، في اوسع معانيه بأنه صياغة وتنظيم طرق الاقتراب من الظاهرة السياسية سعيا وراء اكتشاف حقيقتها وتحديد طبيعة مقوماتها.

وهكذا فالاصطلاح يمكن ان يعبر عن حقائق ثلاث كل منها يعبر عن مفهوم قائم بذاته وان كانت، بمجموعها، تكون حلقة واحدة. اولى هذه الحقائق تنصب على النهج وخصائصه، فيما اذ كان هذا المنهج واحدا، او متعددا، او يجمع بين هذه جميعا، وثانيها ينصب على مراحل طريقة الاقتراب من الظاهرة وفيما اذا كانت هذة المراحل تجريدية او تجريبية، وثالثها يتناول ادوات البحث والتحليل فردية (استبيان او استقراء او استنباط) او جماعية (مشاركة او ملاحظة) او مكملة للمضمون. هذا التحديد لمفهوم التحليل السياسي يدفع الى القول انه، في احد جوانبه، سوف لن يعني اكثر من مسلك يسعى الى تحقيق غاية معينة قد تحددت، مقدما، وهذا المسلك لابد ان يتدرج بخطواته

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.



جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

عند التعامل مع الظاهرة السياسية والتي لا تخرج عن المستويات الثلاثة الاتية:

١- الوصف discription: أي تقديم صورة وتحليل لمعالم الظاهرة.هذه الصورة هي صورة بسيطة، او انها اقل الصور علمية، لانها لا تشترط الالمام بطبيعة الظاهرة، وان المشاكل التي تثيرها الظاهرة لم تتحدد بعد، ولذلك فهي دراسة تقف عند مستوى الملاحظة observation ولا تتعداها الى مستويات اكثر عمقا.

ولا شك ان القيام بعملية وصف الظاهرة القائمة، قد تستند، اساسا، الى الاسلوب القانوني في التحليل بالنسبة للنظم، والى الاسلوب الاحصائي بالنسبة للوقائع، او الى الاسلوب التاريخي بخصوص الاحداث. ولهذا يشار الى عملية الوصف بانها مجرد نقطة بداية في عملية التحليل السياسي، تسعى لأعطاء صورة لما هو قائم من حيث خصائصه: الكمية والكيفية.

٢- التبويب classification : بمعنى تنظيم التطبيقات المختلفة للظاهرة تبعا لخصائصها الاساسية. هذه العملية تفرض على الباحث درجة معينة من درجات التجرد الفكري،وهي ان كانت في نطاق العلوم الطبيعية من الممكن ان تتم استنادا الى المظاهر الخارجية، فأنها، في نطاق العلوم الاجتماعية، تفرض، درجة معينة من درجات العمق في تفسير الظاهرة على الاقل للتمييز بين المتغير الاصيل والمتغير التابع.

٣- التفسير explanation: أي القيام بتلك العملية المنطقية التي تسمح بفهم الظاهرة. ان التفسير، في العادة، يفترض الفهم، وهذا الاخير، بدوره، لا يمكنه التخلي عن التفسير او تجاوزه.

واذا كان للتحليل السياسي هدف محدد يتم الوصول اليه وفق خطوات متدرجة، فان موضوع هذه التحليل لابد وان يتركز، اساسا، على ظاهرة محددة مسبقا، ونعني بها ظاهرة السلطة. ومثل هذا التحديد لموضوع التحليل يقتضي القيام بخطوات متلاحقة ثلاث هي:

أ. عملية التمييز identification: بمعنى العملية المنطقية التي تسمح بالتحديد بموضوع المعرفة التي تقود الى تعريفها بشكل يستبعد الخلط بينها وبين موضوع اخر.

ب. عملية التنقية purification: أي تنقية الظاهرة بما يختلط بها من ظواهر اخرى. هذه العملية ضرورية ذلك لان الوصول الى الظاهرة في نقائها سيقود الى نتائج دقيقة غير قابلة للشك. الخطوة الأولى هي، إذا، عزل الظاهرة عن غيرها من الظواهر الاخرى ومثل هذا العمل لايمكن إنجازه الا بالتنقية الشاملة.

ج.عملية التصوير العقلي logical Reasoning: أي التجرد عن الواقع

ومحاولة ادراج الكليات Units المرتبطة بالثقافة العلمية في حالة أوسع من المدركات. فعملية بناء المعرفة، بطبيعتها لايمكن ان تستغني عن عملية التجريد المنطقي.

ان هذا التقديم، الموجز، لمضمون التحليل السياسي والخطوات التي يجب القيام بها عند الشروع بعملية التحليل، تجعلنا نتجه نحو اختيار عدد من المفاهيم التي تعالج في اطار البحث عند تناول مثل هذا الموضوع. وهنا سوف نتناول مفاهيم: السبب والنتيجة، التحليل الكلي والتحليل الجزئي، فكرة الدورة، التحليل على مستوى ما هو كائن وما يجب ان يكون.

**اولا: السبب والنتيجة cause and effect:**

هذا النوع من التحليل يعني ان أي ظاهرة،بما في ذلك الظاهرة السياسية، اما ان تكون سببا او تكون نتيجة. فالسببية Causation هي علاقة تبادلية بين ظاهرتين تؤثر كل منها بالاخرى، دون تحديد ايهما السبب او ايهما النتيجة. بمعنى انه لايتم تحديد أي منها بدأ قبل الاخر، أي لايحدد ايهما المصدر للاخر، وايهما اثر على الاخر (تحديد ايهما المبدأ وايهما الفرع) وهكذا تنقطع الصلة بين السبب والمسبب، ولا شك ان مثل هذا غير ممكن في اطار الظاهرة الاجتماعية، ولهذا استغنى عن هذا النوع من التحليل واكتفي، عوضا عنه، بتوضيح العلاقة الارتباطية بين الظواهر، أي الاكتفاء بملاحظة العلاقة الارتباطية دون أن يفرض اثبات ايهما المصدر او النتيجة، واقتصر الامر على القول ان هناك علاقة ارتباطية. اما في اطار العلوم الطبيعية فان بالأمكان تحديد أي عامل هو السبب واي عامل هو النتيجة وذلك لسببين:

اولهما بسبب عامل الزمن حيث بالاستطاعة تبيان متى ينتهي متغير ومتى يبدا متغير اخر، ومن ثم يصبح الاسبق، زمنيا، هو السبب واللاحق هو النتيجة، وثانيهما بفضل خلق التجربة حيث يمكن عن طريق عزل المتغيرات عن بعضها والتحكم فيها تحديد الفارق بين المتغير الاصيل والمتغير التابع. لقد اخذت النظرية السياسية العلمية باسلوب السببية فقالت، مثلا، بالعلاقة بين الجغرافية والنظم السياسية القائمة في منطقة محددة، ويمكن الاستشهاد، في هذا الصدد، بالنظرية الالمانية التي قرنت الطبيعة الجغرافية في كل من وادي النيل ووادي الرافدين بقيام النظام الديكتاتوري او الاوتوقراطي فيهما: فالعامل الجغرافي، في هذه الحالة، هو سبب قيام مثل هذا النوع من النظم السياسية. ومن بين المفكرين الذين تناولوا هذا النوع من التحليل ديفيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦) وعمانوئيل كانت (١٧٢٤-١٨٠٤) وجون ديوي (١٨٥٩-١٩٠٤): فالمفكر الاول ذكر بأن الخبرات لايمكن ان تصل الى السبب الرئيسي انما تستطيع الوصول الى حالة ربط الحوادث ببعضها، والثاني (كانت) وضح ان لكل ظاهرة سبب معين لكن

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

لا المنطق المجرد ولا الخبرة يمكن لهما ان يكشفا حقيقة طبيعية العلاقة السببية بين الاشياء، ومع هذا فان الانسان لايستطيع ان يفكر دون اسباب، فهو يفكر، في العادة، ضمن اسباب. اما ديوي فذهب الى ابعد من المفكر السابق حين قال ان السبب ليس حقيقة... وان قوانين السببية ترجع الى العقل البشري اكثر من كونها راجعة للطبيعة.

**ثانيا: التحليل الكلي والتحليل الجزئي Macro-Micro:**

هذا الاسلوب في التحليل يمثل احد انتصارات الفكر الاقتصادي المعاصر وهو يتم اما على مستوى الفرد المنعزل بمعنى الوحدة النهائية للسلوك الاقتصادي، او على مستوى المجموعة أي الحقيقة الشاملة. فتحليل الماكرو يتناول الظاهرة كحقيقة كلية دون ان يقف امام مقوماتها او جزئياتها المختلفة، في حين ان تحليل المايكرو يبحث في جزئيات الظاهرة فيبدأ بالتحليل على مستوى الفرد باعتباره وحدة للتحليل. وهكذا فجميع كليات الوجود الاقتصادي يمكن تصورها على مستوى الماكرو أي على المستوى الجماعي او على مستوى المايكرو أي على مستوى الفرد (الادخار، الاستثمار، الاستهلاك).

والواقع ان مثل هذا التمييز الذي سيطر على التحليل الاقتصادي، ليس بالجديد في اطار الفكر الاقتصادي، فقد تمثل خلال القرن الماضي باتجاهين رئيسيين احدهما عبر عنه مارشال (حين جعل وحدة تحليله الفرد) والثاني عبر عنه تلميذه كينز بشكل مغاير تماما. هذا التعارض في اللجوء الى مثل هذا النوع من التحليل لم ينعكس فقط في طريقة الاقتراب من الظاهرة، وانما كذلك في نفس المفاهيم، لذا فالمعالجة ((او البحث)) سوف لايكون مقتصرا على منهج التحليل حسب وانما يتعداه الى التصور vision الاقتصادي الذي سيوصف مرة بالجزئي (مايكرو) ومرة اخرى بالكلي (ماكرو) وكذلك الحال ينسحب، في اطار السياسة، الذي سيأخذ نفس هذا المنحى ايضا.

وبتجاوزنا لتقييم هذا التحليل في الاطار الاقتصادي والتوجه الى نطاق التحليل السياسي، فان التمييز بين الماكرو والمايكرو سيتضح انه احد الادوات الاساسية في هذا التحليل لكنه سوف يخضع لاسلوب وتاصيل يختلف،تماما،عن هذا الذي وجدناه في الموضوع الاقتصادي:

١. فهذا النوع من التحليل قديم قدم الفكر السياسي. الجيل الاول من دعاة الفلسفة السياسية لم يستخدمه ولكنه طبقه وجعل منه اداته الدائمة في التحليل.هنا يمكن الاستشهاد بكل من افلاطون وارسطو. الاول حين يحلل مبدا العدالة يجعل تحليله هذا تحليلا مزدوجا: فالعدالة هي اولا صفة للفرد، وهي ثانيا صفة للدولة، وهذا يعني ان العداله على المستوى الجزئي (المايكرو) هي لصيقة بالفرد، في حين تصبح على

المستوى الكلي (الماكرو) مرتبطة بالدولة. اما ارسطو فقد جعل منهجيته مبنية على المنهج التحليلي بمعنى الغوص في اعماق الحقيقة السياسية لاكتشاف جزئياتها المكونة لها، وهو في ذلك يعكس مسلكا واضحا للتحليل المايكروكوزمي (الجزئي).

٢. وهذا التحليل، من حيث الغاية، لايمكن ان يكون الا تحليلا كليا (ماكروكوزميا) لانه ان تناول الفرد فانما ليصل، من خلال ذلك، الى الجماعة، ذلك لان طبيعة الظاهرة مدار الثقافة المرتبطة بظاهرة السلطة لن تكون الفرد في ذاته. ورغم تعدد وحدة التحليل الا ان أي واحد يمكن ان يتصور بان هذه الوحدة ستنتهي بان تكون وحدة تحليل كلية (ماكروكوزميه). فالتحليل الجزئي (المايكرو) هو ليس الا احد المسالك.

٣. انه يقوم على مفهوم مختلف، فالتحليل السياسي يجعل التمييز بين الماكرو والمايكرو (التحليل الكلي والتحليل الجزئي) قاعدة اساسية له، ولكنه، مع ذلك، يفترض الالتجاء الى كليهما في ان واحد. أي ان لاغنى لاحدهما عن الاخر.فالتحليل الكلي (الماكرو) يمكن من خلاله اعادة الظاهرة الى اصولها التكوينية دون التمكن من فهم ديناميكية الظاهره الكليه، اما التحليل الجزئي (المايكرو) فيسمح بفهم خصائص الظاهرة ولكنه لايسمح بتحليل مقوماتها. وعلى هذا فان التحليل السياسي رغم انه ياخذ هذا النوع من التحليل (الكلي-والجزئي) من التقاليد الاقتصادية المعاصرة، الا انه لا يفرض تغليب أي من هذين الاصطلاحين على الاخر، ويؤكد ان كليهما لازم وضروري لافقط للاخر وانما للمنطق السياسي ايضا، كما ان التحليل السياسي يتغلب على الفقه الاقتصادي حيث يدخل في اطاره اسلوب المقارنة المنهاجية باوسع معانيه، لا بمعنى ابراز الفروق او التشابهات وانما يتناول نفس الظاهرة السياسية، في مواقف مختلفة. ويمكن رصد هذه الناحية بخصوص تحليل السلوك الانتخابي، حيث تسمح علاقة الارتباط بين ما هو كلي وما هو جزئي بالتمييز بين اتجاهات اربع:

١- اتجاه جزئي-جزئي (مايكرو-مايكرو): عندما يكون اساس المقارنة هو كل ما له صلة بخصوص الفرد او الناخب.

٢- اتجاه كلي-كلي(ماكرو-ماكرو): عندما يكون اساس المقارنة هو مدى اثار التحفظ واحترام الشرعية من جانب نظام معين على ثبات واستقرار النظام السياسي.

٣- اتجاه جزئي-كلي (مايكرو-ماكرو): عندما يتم التحليل ويدور حول اثار الاتجاهات والقرارات الفردية على السياسة العامة والاستراتيجية العامة سواء الحزب او الحكومة.

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

٤- اتجاه كلي-جزئي (ماكرو-مايكرو): عندما يدور اساس المقارنة حول الوسط الهيكلي أي النظام السياسي بمعنى اثر المتغيرات والاختلافات الهيكلية على القرار السياسي للمواطن.

وفي كل الاحوال فان الظاهرة السياسية يجب ان يتم الوصول اليها باعتبار انها ظاهرة كلية ومجموعة من الحقائق الجزئية، وان يتم القيام بالتحليل من الكل الى الجزء حتى يتم الوصول الى الوحدة (unit) النهائية غير القابلة للتجزئة كمفهوم وكحقيقة سياسية.

ويجب التذكير، اخيرا، ان الحقيقة هي بطبيعتها جزئية وكلية في ان واحد، وان الذي يحدد الفارق بينهما هو المفهوم. الوظيفي فقط. هذه القاعدة، المقبولة، يصادفها استثناء واحد هو الفرد الذي هو حقيقة جزئية لاغير.

**ثالثا: فكرة الدورة Circuit:**

تثار فكرة الدورة عادة باعتبارها احدى ادوات تفسير الظاهرة السياسية، ويقصد بها ان التطور السياسي لا يعرف نقطة معينة يقف عندها، وانه في تنقلاته المتتابعة من موقف الى اخر هو يستمر ويتنقل ليعود الى نقطة البداية. فهناك تاثير متبادل لكل متغير من متغيرات الظاهرة السياسية على الاخر ينعكس في صورة رد فعل ليأخذ شكل المتغير الجديد.

فكرة الدورة، هذه، قد تاخذ صورة من صور التفاعل Interaction الذي يعني ان هناك عملية تاثير وتأثر ينتج عنها تاثير جديد ياخذ شكلا متواليا، بحيث يبقى (التفاعل) متعددا. بعبارة اخرى ان ظاهرة الوجود السياسي لا تقف ولا تتوقف، هي تتابع في حركة دائمة ومستمرة لتؤثر وتتاثر، لتبدا حيث انتهت وتنتهي حيث بدأت. هنا يمكن التذكير بالفكر القديم وكيف سيطرت فكرة الدورة، بشكل او باخر، على ابرز مفكري ذلك الفكر: فافلاطون في معالجته لاشكال نظم الحكم (في جمهوريته) يورد لنا ذلك التنقل المتتالي من النظام الارستقراطي الى النظام التيموقراطي فالاوليجارشي فالديمقراطي فحكم الطاغية لينتهي عند ذات النظام الذي ابتدا به (دورته) أي النظام الارستقراطي: بمعنى اننا ازاء هذا المثال قد شهدنا بداية بنقطة معينة لننتهي، بعد خطوات انتقالية متتالية، عند نفس النقطة.

غير ان هذه الصورة ماتلبث ان تتغير خلال العصور الوسطى فيتم وضع حد لها على يد القديس اوغسطين (٣٥٤-٤٤٠) الذي يرفض فكرة الدورة، ولو بشكل لاشعوري، عندما يجعل مدينة الله City of God خاتمة التطور باعتبارها الصورة المثلى التي يجب الوصول اليها.

ويمكن التاسيس على ما سبق ان فكرة الدورة يمكن ان تاخذ صورة من اثنتين.

١- نظرية لتفسير الوجود السياسي، وهنا يمكن استحضار الفكر الافلاطوني (والى حد ما الارسطي) الذي ذكر اعلاه،

اضافة الى الفكر الخلدوني في اطار الفكر العربي الاسلامي.

٢- نموذج لبناء اطار التحليل السياسي هنا يمكن الاستشهاد بمسلك ديفيد ايستون عند قيامه بتقديم اطار لتحليل النظام السياسي الذي رأى فيه دائرة (Circuit) متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدا من بالمدخلات Inputs وتنتهي بالمخرجات Outputs مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية، او العكسية، Feedback بالربط بين المدخلات والمخرجات.

**رابعا: التمييز بين ماهو كائن وما يجب ان يكون:**

عند تحليل الظواهر السياسية يتم التمييز بين ماهو كائن is وبين ما يجب ان يكون Ought.المفهوم الاول لايعدو ان يكون واقعة او fact لتصبح في نهاية المطاف منهاجا تجريبيا يتم استخدامه في اطار العلوم السياسية. ما هو كائن يعني الوضعية:التي تعني الحياد،الذي يقابل،في ابعاده،العلم.اما المفهوم الثاني فينصرف الى المثالية بدلا من الواقعية وبالتالي يكون تجريديا ويصبح على علاقة بالفلسفة.ويمكن تقديم هذه العلائق المفاهيمية على الوجه الاتي:

**is = fact /empirical research /science**

ما هو كائن

**ought = idea /obstruction /philosophy**

ما يجب ان يكون. المشكلة التي تواجه أي باحث، بهذا الخصوص، هي مسالة خلق الرابطة او العلاقة بين المفهومين. ان تاصيل هذين المفهومين سيظهر ان ارسطو هو اول من نادى بالواقعية (is) حيث عالج، في كتاب السياسة المجتمع السياسي والمبادئ السياسية اما افلاطون، فعلى عكس ارسطو ارتبط اسمه بالفكرة المثالية (وحتى الخيالية) وعبرت كتبه (الجمهورية والقوانين) عما يجب ان يقع او يكون (Ought). وفي انتقالنا الى العصور الوسطى فسنجد ان صاحب الامير (ميكافيللي) هو خير من عبر عن الواقعية في السياسة (is) حين تناول الانقسام الذي كان موجودا في ايطاليا والتفسخ الذي يضرب وجودها القومي، اما القساوسة فقد عبروا عن المثالية (Ought) حين تناولوا (كطبقة) في كتاباتهم ما يجب ان ترسى عليه علاقات الناس في اطار مجتمع ديني مرغوب فيه. وفي العصر الحديث فان المجتمع الفرنسي كان خير معبر عن الحالة الواقعية (is) التي يعيشها، في حين كانت المانيا، على العكس من فرنسا، تماما، تعيش حالة من الخيال (Ought) متجهة الى اقامة دولة قومية موحدة قوية تتجاوز بها اوضاعها المتهالكة الجامدة.

ولقد شهد القرن الماضي صراعاً بين المفهومين بسبب عدم تجسير الفجوة بينهما لذا جرت محاولات حثيثة لبناء قنطرة بين هذين المفهومين هدفها هو تحقيق اكبر قدر من الفائدة عند القيام بعملية التحليل.

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

## مصادر البحث:

- هذه الورقة اعتمدت، في الاساس، على تلك المحاضرات (غير المنشورة) التي القيت من قبل استاذنا المرحوم الدكتور حامد ربيع على طلبة الماجستير في مادة النظرية السياسية في العام الدراسي ١٩٦٧ -١٩٦٨، وكذالك على المذكرات التي قام بنشرها عام ١٩٧١ تحت عنوان: نظرية التحليل السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.
- د. محمد محمود ربيع: مناهج البحث في السياسة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٨.
- روبرت داهل: الجديد في التحليل السياسي تعريب خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ .
- د. احمد بدر: اصول البحث العلمي ومناهجه، ط٥، بيروت، دار القلم ١٩٧٩.
- د. محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية ١٩٦٦.
- د. كمال المنوفي: اصول النظم السياسية المقارنة، ط١، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٨٧.
- د. غانم محمد صالح: الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، مطبعة التعليم العالي ١٩٨٨.
-Brecht .A. Political theory. Princeton, N .J, Princeton university press, 1959.